

## الدينار العراقي في البورصة العالمية

الدولة	سعر الصرف بالدينار مقابل الدولار	سعر الصرف بالدينار مقابل عملة بلد البورصة
الاردن	١٤٧٠	٢٠٥٩
الكويت	١٤٧٤	٤٩٩٥
ابو ظبي	١٤٦٨	٣٩٥

## اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٧٥	١٤٨٢,٥
اليورو	١٨٣٠	١٨٤٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٦٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٥٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٤٢٠	٤٣٠
الريال السعودي	٣٨٠	٣٨٥
الليرة السورية	٢٦,٥	٢٨



# اعادة هيكلة القطاع الصناعي في العراق

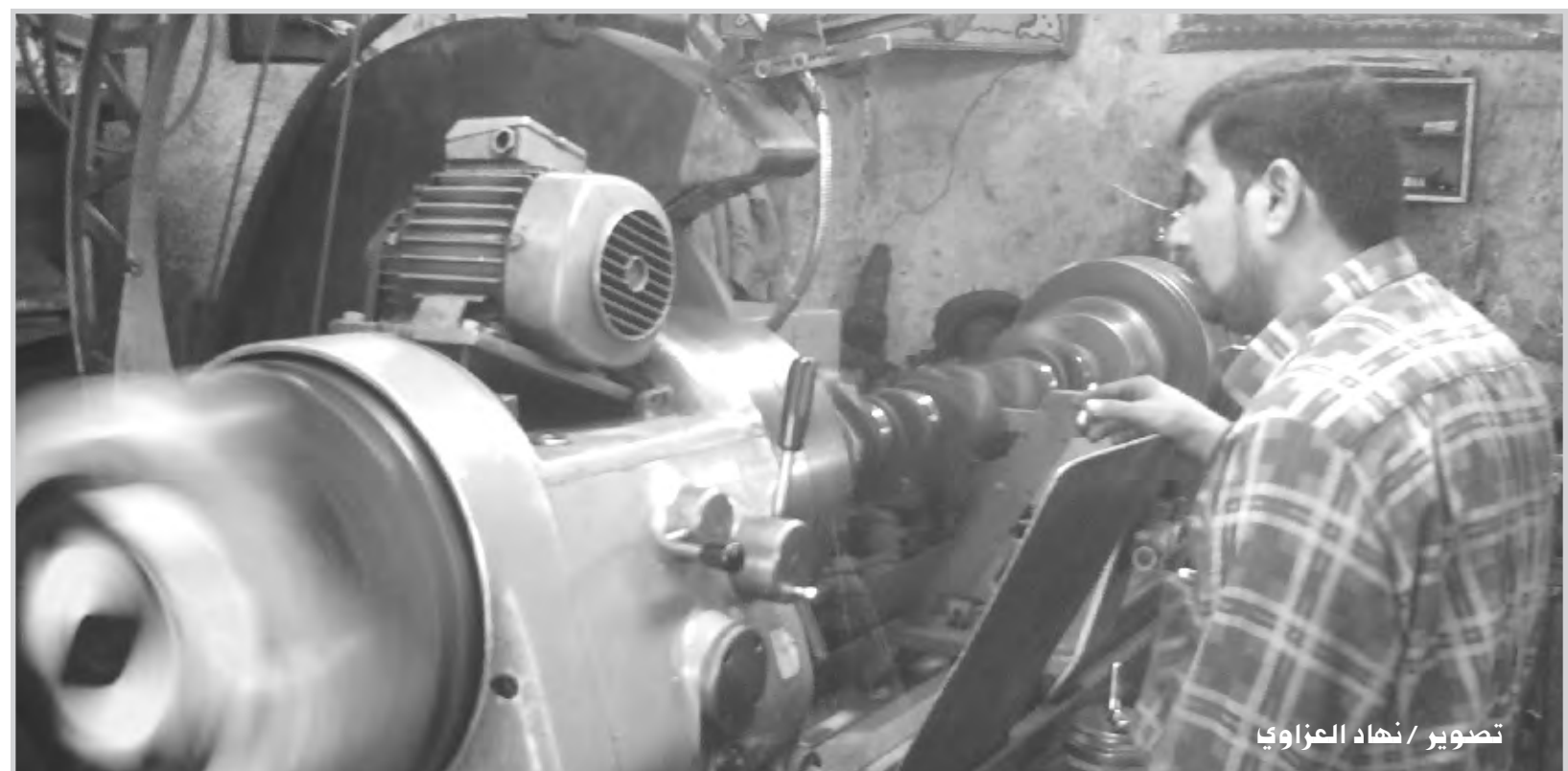
عبد علي سلمان

هذه الصناعة نتيجة التسرع لغرض اشباع الحاجات الملحة التي كانت في بعضها تهدف الى اشغال المواطن وذلك باصطناع ازمات لا تنتهي. سابعاً: غياب أي نوع للصناعة العراقية المختصة بالعدد والمكانن اليدوية على الرغم من الاستهلاك الواسع لهذه الحاجات في كل دول العالم ومنها العراق والتي لا يقتصر استخدامها على فئة أو منطقة أو وقت فالحاجة الى العدد والآلات اليدوية يومية متجددة. فيما احتلت الصين مكانة متميزة بهذا المجال وقامت بغزو العالم بعدد ذات كفاءة عالية ومثانة خصوصاً في بدايات تصنيع مثل هذه المواد. وفي الوقت الحاضر ومع تردّي وعدم كفاءة العدد المنتجة في دول عديدة فان الفرصة قد أصبحت متاحة لغرض خلق صناعة بديلة للمنتجات المستوردة بشرط توفر الكفاءة والمثانة في هذا المنتج.

ثامناً: غياب الاهتمام بصورة كافية بالصناعة الدوائية والطبية فقد تحول الطب في بعض جوانبه الى عملية صناعية بقيام صناعات طبية تعتمد على إنشاء مستشفيات تخصصية واسعة مجهزة بوسائل الراحة والمعيشة (مساجح، مطاعم، غرف خاصة)، وقد برعت الهند في هذا المجال للحد الذي باتت فيه تنافس الولايات المتحدة خصوصاً انها تستفيد من رخص كلف الخدمات الطبية قياساً بدول اخرى.

تاسعاً: الاهتمام بتطوير صناعة الادوات بسبب التنوع المناخي وعدم قيام بحوث جديدة لاستخراج واستخلاص مواد من المحاصيل الزراعية ويمكن في هذا المجال اجراء البحوث لاستخلاص السكر من التمر مثلاً أو انتاج المستحضرات التجميلية والعلطور والدهون التي تستخدم بكثرة هذه الايام وكذاك إمكانية التصنيع الالكتروني وهي صناعة تقوم على الاستفادة من خبرات وتقنيات الدول الأخرى وتوفر هذه الصناعة في الوقت الحاضر متوجت ذات كلف رخيصة رغم انها سريعة العطب وغير متينة ولم تشهد حتى الان اهتماماً جدياً بهذه الصناعة.

سادساً: تتميز الصناعة العراقية عموماً بالرداءة وقد تسبب الحصار بقيام مثل التالفة أو المتروكة بما فيها النفايات مقابل بيعها في اماكن معينة. رابعاً: عدم وجود صناعة عراقية تستفيد من الزراعة العراقية متنوعة الانتاج بسبب التنوع المناخي وعدم قيام بحوث جديدة لاستخراج واستخلاص مواد من المحاصيل الزراعية ويمكن في هذا المجال اجراء البحوث لاستخلاص السكر من التمر مثلاً أو انتاج المستحضرات التجميلية والعلطور والدهون التي تستخدم بكثرة هذه الايام وكذاك إمكانية التصنيع الالكتروني وهي صناعة تقوم على الاستفادة من خبرات وتقنيات الدول الأخرى وتوفر هذه الصناعة في الوقت الحاضر متوجت ذات كلف رخيصة رغم انها سريعة العطب وغير متينة ولم تشهد حتى الان اهتماماً جدياً بهذه الصناعة.



تصوير / نهاد العزاوي

العراقية القدرة على التنافس بسبب انخفاض كلف السلع المستوردة قياساً بالمنتج العراقي، إذ يعتمد المصنع الى استيراد مواد أولية رديئة الهدف منها محاولة انتاج سلع رخيصة. ثالثاً: اتسمت اغلب منشآت القطاع الصناعي الحكومي بوجود زمر محترفة تقوم بالسرقة المنظمة، إذ تقوم الكثير من الادارات بالتواطؤ مع المجهزين لتسليم مواد ذات مواصفات غير مطابقة للمواصفات المتفق عليها مقابل عمولات أو قيام لجان المشتريات بتقديم عروض وهمية لشركات لا يوجد لها الا على الورق. في حين يقوم بعض العمال وبالاتفاق مع الحرس ولجان الأمن الصناعي بسرقة المواد الأولية أو المواد المصنعة مما عرض الشركات الى خسائر ضخمة. واغلب الشركات الخاسرة كانت تحدث فيها سرقات بشكل واسع ومنظم للمواد والأجهزة والأدوات الاحتياطية للسيارات وللمكانن بل وصلت السرقة حتى المواد

واقع الاقتصاد العراقي أو جانب منه على الاقل وذلك لغرض الوصول الى تصورات مشتركة بخصوص رسم المسار الاقتصادي المستقبلي أو جزء منه كالقطاع الصناعي. وفي البدء لا بد من الإشارة الى بعض الملامح العامة للواقع الصناعي في العراق.. ومن هذه الملامح: أولاً: يمكن القول انه لا توجد صناعات ثقيلة في العراق والاساس في الصناعة الثقيلة هو وجود مصانع تقوم بانتاج مكائن مصانع أو لعامل سيتم انشاؤها لاحقاً. وكانت هناك محاولات لقيام بعض الصناعات التجميعية للسيارات والجرارات الزراعية تم تحويل بعضها الى صناعات عسكرية تقوم بانتاج ابدان الصواريخ بدل انتاج هياكل السيارات. ومن المعلوم ان مشروع إنشاء معمل للحديد والصلب قد توقف. ثانياً: اعتماد الكثير من الصناعات في العراق حتى الحكومية منها على مواد أولية مستوردة، مما افقد الصناعة

في النصف الأول من عقد الستينيات في القرن الماضي قامت حكومة الفريق طاهر يحيى بتأميم مجموعة شركات اهلية، وقد رحبت الأحزاب اليسارية بالقرار واعتبرته خطوة باتجاه الاشتراكية. في حين اعتبرته اوساط دينية لطائفية اسلامية محاولة لإضعاف الطائفة بتأميم الشركات التي يمتلكها ممن ينتسبون لها. والأن وفي ظل الأوضاع الجديدة وعدم وضوح التوجهات المستقبلية للحكومة التي يفترض ان تتولى إدارة شؤون البلاد، ولعدم وجود برامج صريحة وواضحة للكيانات التي ستقوم العملية السياسية والاقتصادية للبلد بسبب عدم امتلاك الكثير من الكيانات برامج اقتصادية إضافة للسمة الانتقالية التي تتسم بها عموم الأوضاع في العراق. فان من الضروري في هذه الحالة تفاعل الآراء والطروحات التي تحاول كل من موقعها ووفق مقدار معرفتها بتفاصيل

واقع الاقتصاد العراقي أو جانب منه على الاقل وذلك لغرض الوصول الى تصورات مشتركة بخصوص رسم المسار الاقتصادي المستقبلي أو جزء منه كالقطاع الصناعي. وفي البدء لا بد من الإشارة الى بعض الملامح العامة للواقع الصناعي في العراق.. ومن هذه الملامح: أولاً: يمكن القول انه لا توجد صناعات ثقيلة في العراق والاساس في الصناعة الثقيلة هو وجود مصانع تقوم بانتاج مكائن مصانع أو لعامل سيتم انشاؤها لاحقاً. وكانت هناك محاولات لقيام بعض الصناعات التجميعية للسيارات والجرارات الزراعية تم تحويل بعضها الى صناعات عسكرية تقوم بانتاج ابدان الصواريخ بدل انتاج هياكل السيارات. ومن المعلوم ان مشروع إنشاء معمل للحديد والصلب قد توقف. ثانياً: اعتماد الكثير من الصناعات في العراق حتى الحكومية منها على مواد أولية مستوردة، مما افقد الصناعة

## في اهم الاقتصادي مشروعات الإقراض الفلاحي والآليات الضامنة لتعزيز الإنتاج الزراعي

تحدثت اوساط وزارة الزراعة عن خطوة اعتمدت في الوسط الفلاحي عبر سلف متنوعة نهض بها صندوق دعم الفلاحين تم فيها توزيع مجموعة من القروض على عدد من الشركات الزراعية، فيما استحصل جمع من الفلاحين حصصاً - كافراد- من تلك القروض. ولا نرغب في هذا الإطار المبالغة بمثل هذا الاجراء المتواضع دون التساؤل عن مدى تواصل المشروع ليكون بمستوى التحديات القائمة والتي تهدد ثروتنا الزراعية برمتها وتودي بكل المشاريع والأنشطة القائمة نظراً لما طرأ في الحقل التجاري من بروز مجاميع طفيلية تعاطى بالعمل التجاري خارج كل اخلاقياته المعتمدة ودون ان تحس باية مسؤولية وطنية، استغلالاً لفوضى الصفقات والهدف غير المشروع نحو الربح المجرد على حساب اية ثوابت وقواعد ينبغي ان تعتمد.

ان ما ينبغي ان تستذكره الأجهزة المعنية في القطاع الزراعي ان سياسات فوضى الاستيراد الحقت الخسائر المباشرة بكل قوى الإنتاج الزراعي ودفعت الفلاحين والمزارعين الى البحث عن أية حرفة تسد رمقهم، فيما تعرضت حقولهم ومشاريعهم لمختلف انماط الضرر جراء اهماثها، بعدما اخذت المحاصيل الزراعية المستوردة تسبع باقل من أسعار كلف مئثالها المحلية،

وحين اضطر غالبية الفلاحين الى ايقاف نشاطهم الزراعي، وايقن المزارعون بالمحاصيل الزراعية المنتجة في البلدان المجاورة من توقف شبه كامل للإنتاج المحلي عادوا ليرفعوا أسعار محاصيلهم ليدفع المستهلك ثمن تلك اللعبة الماكرة. وحين تعود لمشروع الأجهزة الزراعية في برامج القروض للفلاحين والمشاريع الزراعية، فاننا نتطلع بكل اخلاص الى ان لا تكون تلك الخطوة مجرد فقاعة دعائية تتلاشى بعد انجاز المرحلة الأولى من الإقراض، انما نصرعلى ان تتبنى الوزارة وربما بالتنسيق مع مؤسسات مالية لاحقة ان تفعل آلياتها بتنظيم قروض وفق برامج ميدانية ترتبط دفعاتها بما يتحقق على الأرض من مراحل أي مشروع جماعي أو فردي لكي تتلاشى اية محاولة للحصول على القرض والتخلص من عملية الانتاج التي يفترض انها الهدف الحقيقي من المشروع الطموح.

ونعتقد ان يتولى المصرف الزراعي بعد ان يتعد عن مهمته المهنية وعلمنا انه يحاول ان يسترجع دوره بما يميزه عن بقية المصارف المعنية ببرامج الايداع والائتمان والصريفة ليتولى عبر برنامج موسع عمليات تمويل مشاريع زراعية مضمونة الانتاج يتم فيها توقيف فعاليتها وفق مراحل العملية الزراعية التي يدرك تطوراتها العاملون المتخصصون في اروقفة المصرف وفروعه.

كما تتم الاستعانة بالاجهزة الزراعية الفنية لتعزيز عمليات دعم المشاريع الأكثر نشاطاً وفعالية، وبهذه الآليات ومثيلاتها سيجد العاملون المجدون في الحقل الزراعي الدعم الكفيل بتحقيق مشروعاتهم وانجاز برامجها بما يحقق الفائدة لهم، ولعموم فعاليات القطاع الزراعي وصولاً لتعزيز اقتصادنا الوطني...

## الذهب بين شحة العرض وارتفاع الأسعار



بشكل غير مسبوق بخلاف الحال في الأسواق المحلية، التي تشهد تراجعاً في الطلب على هذا المعدن. وتتوقع ارتفاعاً آخر في الأسعار للأسباب المذكورة وفيما يتعلق بالأسعار الجديدة للذهب في الأسواق المحلية، فقد ارتفع سعر مثقال الذهب عيار ٢٤ (شراء) الى نحو (١١٠) آلاف دينار بعدما كان بحدود (١٠٠) الف دينار، وهذا يجعل سعر البيع بحدود (١١٦) الف دينار للممثقال الواحد (٥ غم).

## الذهب بين شحة العرض وارتفاع الأسعار

بشكل غير مسبوق بخلاف الحال في الأسواق المحلية، التي تشهد تراجعاً في الطلب على هذا المعدن. وتتوقع ارتفاعاً آخر في الأسعار للأسباب المذكورة وفيما يتعلق بالأسعار الجديدة للذهب في الأسواق المحلية، فقد ارتفع سعر مثقال الذهب عيار ٢٤ (شراء) الى نحو (١١٠) آلاف دينار بعدما كان بحدود (١٠٠) الف دينار، وهذا يجعل سعر البيع بحدود (١١٦) الف دينار للممثقال الواحد (٥ غم).

ويشكل عامل النهم المادي وريغيات الربح السريع وانتهاز الفرص لدى المتعاملين بالمعدن الأصفر عاملاً مضافاً الى عوامل الارتفاع السعري. ما دفع المشتريين الى تقنين مشترياتهم محلياً واقتصارها على حالات عقد القران في الغالب.

## النفط دون ٦٢ دولاراً بعد زيادة المخزونات الأميركية

نيويورك / الوكالات انخفضت أسعار النفط دون ٦٢ دولاراً للبرميل أول امس الاثنين فيما واصل متعاملون البيع اثر إعلان زيادة المخزونات الأميركية رغم المخاوف بشأن تعطل الإمدادات نظراً لتجدد التوتر النووي بين إيران والغرب. فقد انخفض سعر الخام الأميركي إلى ٦٦,٧٢ دولاراً للبرميل. وكان قد نزل ٧٨ سنتاً يوم الجمعة لتتخف الأسعار بنسبة ١٠٪ منذ أواخر كانون الثاني، كما سجل خام برنت انخفاضاً ٥٩,٧٠ دولاراً للبرميل. وتخلت أسعار النفط عن المكاسب التي حققتها في بداية العام إثر زيادة المخزونات الأميركية من الخام ووقود التدفئة والبنزين على نحو أشاع قدراً من الارتياح بشأن الإمدادات وسط عاصفة تلجية شديدة في شمال شرق الولايات المتحدة وقبل موسم العطلات في الصيف حيث يزداد الطلب على الوقود مع كثرة الانتقالات. غير أن محللين قالوا إن إعلان إيران أنها ربما تعيد النظر في عضويتها في معاهدة حظر الانتشار النووي أوج مخاوف بشأن استقرار الإمدادات من رابع أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم. في الوقت نفسه قالت منظمة الدول المنتجة للنفط (أوبك) اليوم الاثنين إن سعر سلة خامات نفط المنظمة انخفض إلى ٥٦,٢٣ دولاراً يوم الجمعة من ٥٧,١٧ دولاراً للبرميل يوم الخميس.

## النفط دون ٦٢ دولاراً بعد زيادة المخزونات الأميركية

نيويورك / الوكالات انخفضت أسعار النفط دون ٦٢ دولاراً للبرميل أول امس الاثنين فيما واصل متعاملون البيع اثر إعلان زيادة المخزونات الأميركية رغم المخاوف بشأن تعطل الإمدادات نظراً لتجدد التوتر النووي بين إيران والغرب. فقد انخفض سعر الخام الأميركي إلى ٦٦,٧٢ دولاراً للبرميل. وكان قد نزل ٧٨ سنتاً يوم الجمعة لتتخف الأسعار بنسبة ١٠٪ منذ أواخر كانون الثاني، كما سجل خام برنت انخفاضاً ٥٩,٧٠ دولاراً للبرميل. وتخلت أسعار النفط عن المكاسب التي حققتها في بداية العام إثر زيادة المخزونات الأميركية من الخام ووقود التدفئة والبنزين على نحو أشاع قدراً من الارتياح بشأن الإمدادات وسط عاصفة تلجية شديدة في شمال شرق الولايات المتحدة وقبل موسم العطلات في الصيف حيث يزداد الطلب على الوقود مع كثرة الانتقالات. غير أن محللين قالوا إن إعلان إيران أنها ربما تعيد النظر في عضويتها في معاهدة حظر الانتشار النووي أوج مخاوف بشأن استقرار الإمدادات من رابع أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم. في الوقت نفسه قالت منظمة الدول المنتجة للنفط (أوبك) اليوم الاثنين إن سعر سلة خامات نفط المنظمة انخفض إلى ٥٦,٢٣ دولاراً يوم الجمعة من ٥٧,١٧ دولاراً للبرميل يوم الخميس.

## النفط دون ٦٢ دولاراً بعد زيادة المخزونات الأميركية

نيويورك / الوكالات انخفضت أسعار النفط دون ٦٢ دولاراً للبرميل أول امس الاثنين فيما واصل متعاملون البيع اثر إعلان زيادة المخزونات الأميركية رغم المخاوف بشأن تعطل الإمدادات نظراً لتجدد التوتر النووي بين إيران والغرب. فقد انخفض سعر الخام الأميركي إلى ٦٦,٧٢ دولاراً للبرميل. وكان قد نزل ٧٨ سنتاً يوم الجمعة لتتخف الأسعار بنسبة ١٠٪ منذ أواخر كانون الثاني، كما سجل خام برنت انخفاضاً ٥٩,٧٠ دولاراً للبرميل. وتخلت أسعار النفط عن المكاسب التي حققتها في بداية العام إثر زيادة المخزونات الأميركية من الخام ووقود التدفئة والبنزين على نحو أشاع قدراً من الارتياح بشأن الإمدادات وسط عاصفة تلجية شديدة في شمال شرق الولايات المتحدة وقبل موسم العطلات في الصيف حيث يزداد الطلب على الوقود مع كثرة الانتقالات. غير أن محللين قالوا إن إعلان إيران أنها ربما تعيد النظر في عضويتها في معاهدة حظر الانتشار النووي أوج مخاوف بشأن استقرار الإمدادات من رابع أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم. في الوقت نفسه قالت منظمة الدول المنتجة للنفط (أوبك) اليوم الاثنين إن سعر سلة خامات نفط المنظمة انخفض إلى ٥٦,٢٣ دولاراً يوم الجمعة من ٥٧,١٧ دولاراً للبرميل يوم الخميس.

## الاقتصاد السوري يواجه تمدي هبوط إنتاج النفط

دهشقا / ا.ف.ب.ي يتجه الاقتصاد السوري الى مرحلة صعبة في السنوات القليلة المقبلة جراء استمرار الانخفاض التدريجي في إنتاج النفط والتوقعات بتوقف تصديره كليا بعد اربع الى خمس سنوات إذا لم يتم تحقيق اكتشافات جديدة أو تطوير ملموس للآبار العاملة حالياً. ويضع هذا الأمر مستقبلا ضغوطات حادة على الاقتصاد السوري لأن النفط يساهم بنحو

٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ نحو ١٠,٨٥ مليار ليرة (٢٠,٧٨ مليار دولار) عام ٢٠٠٥ و٧٠٪ من الصادرات البالغة ٣٤٥ مليار ليرة (٦,٦ مليارات دولار) ومثلها من إيرادات الدولة من العملات الصعبة ونحو ٤٥٪ من الإيرادات الذاتية للخرزينة العامة. وأشار وزير النفط السوري السابق إبراهيم حداد إلى أن إنتاج النفط في البلاد ينخفض ما بين ٤ إلى ٥٪ سنوياً منذ عام ١٩٩٨ في ظل عدم تطوير الآبار وعدم تحقيق اكتشاف آبار جديدة، وقدر إنتاج بلاده من

